

متطلبات تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر- الواقع والآفاق -

*Requirements for the development of Islamic windows in Algeria - reality and prospects-*د.بن قايد الشيخ^{*1} ، د.جخيوة طاهر²¹ بن قايد الشيخ ، جامعة غرداية (الجزائر)، cbengaid@yahoo.com² جخيوة طاهر، المركز الجامعي آفلو، مخبر الدراسات القانونية والإقتصادية ، tahirdj37@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/03/28

تاريخ الاستلام: 2022/12/18

ملخص:

جاءت هاته الدراسة لتوضح مفهوم النوافذ الإسلامية و معرفة طريقة عملها وتطبيقها لصيغ التمويل الإسلامي، كما توصي هاته الدراسة بضرورة توعية القائمين على البنوك و المؤسسات المالية بتوعية المواطنين من اجل رفع معدل التوطن المصرفي و محاربة ظاهرة الاكتناز عن طريق المالية الإسلامية و ضرورة تحيين و مراجعة القوانين. كما خلصت الدراسة إلى أن إنشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر قد يساهم في تفكير البنوك التقليدية بنوع من الجدية بالتحول التدريجي و بالكامل إلى بنوك إسلامية في المستقبل و ذلك كون أن النوافذ الإسلامية تعد خطوة هامة للتحول المصرفي .

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية ، التمويل ، صيغ التمويل الاسلامي .

تصنيف G21 ، G23:JEL

Abstract:

This study came to clarify the concept of Islamic windows and to know how they work and apply them to Islamic financing formulas, and this study also recommends the need to educate those in charge of banks and financial institutions to educate citizens in order to raise the rate of bank settlement and fight the phenomenon of hoarding through Islamic finance and the need to love and review laws .

The study also concluded that the establishment of Islamic windows in Algeria may contribute to the thinking of traditional banks with a kind of seriousness of gradual and completely transforming into Islamic banks in the future, because Islamic windows are an important step for banking transformation.

Key words : Islamic windows, finance, Islamic finance

Jel Classification Codes: G23 ,G21.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عرفت الصيرفة الإسلامية تطوراً متسارعاً ما جعل الكثير من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي تقدم على الولوج إلى عالم المصرفية الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها، فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية بيعت جنباً إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومنها من فتح نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة، ومنها من أنشأ فروعاً إسلامية في العمل المصرفي الإسلامي، ومنها من رغبت في التحول التدريجي إلى المصرفية الإسلامية، ومنها من رغبت في التحول مرة واحدة.

إن توجه الكثير من البنوك التقليدية إلى آلية النوافذ الإسلامية يعتبر اعترافاً ضمناً لاستقرار و تفوق المصرفية الإسلامية، لكن مع هذا تعتبر مسألة تطوير النوافذ إلى فروع مستقلة و الفروع إلى مصارف إسلامية وصولاً إلى نظام مصرفي إسلامي يستوجب على الباحث إبراز كفاءة العمل بالصيغ الإسلامية وتوضيح القواعد و الأسس التي تضبط سيرورة عمل هاته النوافذ مع توفير كل التسهيلات من المسؤولين والجهات المعنية

1.1- إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية

التالية: ما هو واقع ومتطلبات تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر ومبرراتها؟

- ما هي متطلبات تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر؟

2.1- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال البحث و المساهمة بقدر كاف في نشر التوعية المصرفية الإسلامية في الجزائر و الأخذ بالمبادرة من أجل لفت الأنظار لشرائح المجتمع الجزائري من أجل التحول إلى التعامل بالصيرفة الإسلامية و التخلي عن التعاملات الربوية كون النزعة الدينية هي الغالب في المجتمع الجزائري و التخلي عن الربا المحرم من قبل الديانات السماوية هذا بالنسبة للأفراد أما فيما يتعلق بالبنوك التقليدية للإشارة فان النوافذ الإسلامية تعد أداة جد فعالة من أجل التعرف على ما يتيح الصيرفة الإسلامية من فرص للربح و الاستثمار و زيادة على الرفع من أداء البنوك و الابتعاد عن المخاطر و التي تعد ميزة تنافسية للبنوك الإسلامية عنها للبنوك التقليدية و لان البنوك الإسلامية قائمة في منهجها و فلسفتها على عدم التعامل بالربا أخذاً و عطاءً و بالتالي النوافذ الإسلامية هي تعد فرصة كبيرة للبنوك التقليدية لاستغلالها بشكل جيد من جهة و تحدي كبير في ظل غياب الثقافة البنكية في بلادنا.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الصيرفة الإسلامية خاصة النوافذ الإسلامية والتعرف عليها وعلى مختلف أعمالها، وتحديد الصيغ الشرعية؛ وفق المشرع الجزائري الذي اتخذ موقف إزاء الطلب المتزايد على منتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك بسن قواعد الصيرفة الإسلامية بموجب النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 لبنك الجزائر.

3.1- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- معرفة أهم عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- معرفة صيغ التمويل عن طريق النوافذ الإسلامية ؛
- الفرص التي تتيحها النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية؛
- دراسة أهم التحديات التي تعيق عمل تطور النوافذ الإسلامية في بلادنا .

4.1- منهجية الدراسة:

وقد تم إتباع المنهج الوصفي للتعرف على مفهوم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و مناقشة أبرز التحديات التي تواجهها من جهة و التعرف على واقعها وافاق تطورها من خلال بيان موقف المشرع في موضوع الصيرفة التي تراعي أحكام الشريعة الإسلامية، وبيان صيغها المعتمدة والشائعة في المؤسسات البنكية التجارية.

5.1- أقسام الدراسة :

ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا منا للإجابة على الإشكالية ارتأينا تقديم هذه الدراسة في ثلاثة محاور رئيسية هي :

- المحور الأول : الخلفية التاريخية لنشأة الصيرفة الإسلامية؛
- المحور الثاني : الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية ونشأتها؛
- المحور الثالث : واقع وتحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر.

2- الخلفية التاريخية لنشأة الصيرفة الإسلامية

1-2. نشأة المصرفية الإسلامية: في حقيقة الأمر يرجع تاريخ إنشاء بنك إسلامي بالجزائر الى عام 1347هـ الموافق لـ 1928 تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري" بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي من قبل بعض كبار رجال أعمال مدينة الجزائر من المسلمين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته، وكتبت مقالة في هذا الصدد تحت عنوان "حاجة الجزائر إلى

مصرف أهلي"، من قبل الشيخ إبراهيم أبو البقطان (1888-1973)، ونشرت في صحيفة "وادي ميزاب" بتاريخ 29 يونيو 1928 م، وهذا يتطلب إعادة النظر في الأطروحة القائلة بأن فكرة المصرفية الإسلامية انبثقت عن مصطلح الاقتصاد الإسلامي، حيث استدعى قاضي فرنسي الشيخ إبراهيم أبو اليقضان فأجرى معه تحقيقاً دقيقاً دام يومين كاملين (عبدالرزاق بلعباس، 2018، الصفحة: 15)

الا أن بعض الأكاديميين والمتخصصين يرجعون في تاريخ نشأة البنوك الإسلامية إلى :

روى ابن سعد في الطبقات الكبرى عن عبد الله ابن الزبير أن الرجل كان يأتي أباه بالمال ليستودعه إياه فيقول: "لا، ولكن هو سلف إني أخشى عليه الضيعة" أي أنه كان يقرض المال المستودع من جديد، وكان من نتيجة ذلك أن تجمع لدى الزبير بن العوام ألفا ألف ومائتا درهم، أي مليونان ومائتا ألف درهم في وقت كانت تباع فيه الشاة بدرهمين، (رحي محمد، 2014، الصفحة: 4) من هنا بدأ التفكير المنهجي في بعض الدول الإسلامية لإنشاء البنوك الإسلامية وذلك منذ الأربعينيات من القرن العشرين، حيث أنشئت في ماليزيا صناديق الادخار بدون فائدة (حيدريونس، 2011، الصفحة: 23)، وأخذت باكستان الفكرة عام 1950 م، تلت هذه المحاولات تجربة البنوك الإسلامية التي أقيمت في مصر سنة 1963 م تحت اسم "بنوك الادخار المحلية" حيث عرفت هذه التجربة نجاحا باهرا، وفي سنة 1971 م حملت إنشاء "بنك ناصر الاجتماعي" بمصر (عائشة الشرقاوي، 2000، الصفحة: 67)، تلتها سنة 1975 م تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية" بالمملكة العربية السعودية وذلك بمشاركة 55 دولة مسلمة من هنا بدأ عدد هذا النوع من البنوك بالانتشار، في عام 1975 أنشئ أول مصرف إسلامي يقدم جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو بنك دبي الإسلامي، ولعل هذه هي البداية الحقيقية للمصارف الإسلامية بصورتها المتكاملة.

وفي سنة 1977 أنشئ بنك فيصل الإسلامي السوداني، ونظيره المصري، وكذا بيت التمويل الكويتي. وهي السنة التي أنشئ فيها الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية باتفاق رؤساء البنوك الإسلامية القائمة وقتها، وتم الاعتراف به دوليا في الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بدكار سنة 1978 (عدي البشير، 2018، الصفحة: 3)، وفي الثمانينات شملت المبادرة القارة الآسيوية حيث تقرر إنشاء "بنك ماليزيا الإسلامي"، ومنذ التسعينات انتشرت البنوك الإسلامية في سائر أنحاء العالم. (رينمارباهم هندي، 2006، الصفحة: 112)

لقد تأسس أول بنك إسلامي في الغرب عام 1978 م تحت اسم "المصرف الإسلامي الدولي" لوكسمبورغ، فكانت أهم أعماله خدمة الجاليات الإسلامية في الغرب، ثم تعثر هذا البنك وأعيد

افتتاحه مرة أخرى في الدنمرك سنة 1983 م أما عقد الثمانينات فاعتبر عقد إثبات مكانة تلك المصارف وجدارتها.

وفي العقد الثالث لتأسيسها، انتشرت المصارف الإسلامية شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، حيث توالى في الانتشار في باقي الدول العربية والإسلامية من أقصى شرق آسيا وأستراليا مروراً بإفريقيا وأوروبا وانتهاءً بأمريكا مثل: city banc ، Barclays banc ، البنك المتحد السويسري UBS، golden Sachs في أوروبا (عبد العليم محمد ، 2005 ، الصفحة : 54)

في عام 2012 بلغ عدد البنوك الإسلامية أكثر من 400 بنك إسلامي في أكثر من 75 دولة و 100 مليون عميل، يتجاوز مجموع أصولها 250 مليار دولار، وهو يزيد بنسبة 15٪ سنوياً

2-2. المدخل المفاهيمي للمصرفية الإسلامية

لا يوجد تعريف محدد للبنوك الإسلامية متفق عليه، بل توجد عدة تعاريف لها، تشير إلى مضامين أساسية منها ما يلي:

- تعرف المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية على أنها أجهزة تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة المال في المجتمع ، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف تسيير المعاملات ، وتنموية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع وتستهدف تحقيق التنمية فيه و تقوم بترشيد أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع، من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى التنمية الذاتية للأفراد وتدريبهم على ترشيد الإنفاق وعلى الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة ، هذا فضلاً عن الإسهام في تحقيق التكامل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية (فرحي محمد ، 2003 ، الصفحة : 85) .

- تعرف المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية على أنها مؤسسات نقدية مالية، تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفاً فعالاً، يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية اقتصادياتها(محمد بوحديدة ، 2011 ، الصفحة : 209)

- تعرف المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية : على أنها مؤسسة مالية تساهم في تطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية في انه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات (شهاب أحمد ، 2012 ، الصفحة : 11)

- تعرف المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية :هي كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتنب الفائدة الربوية بوصفها تعاملًا محرما شرعا (عصام بوزيد ، 2016 ، الصفحة : 23)
نستخلص مما سبق أن المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية هو: المؤسسة التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

2-3 أسس المصرفية الإسلامية: القاعدتين الأساسيتين في استثمار وتشغيل أموال المسلمين اللتان يلتزم بهما البنك هما:

- قاعدة الغنم بالغرم: أي أن الحق في الحصول على الربح (أو العائد) يكون بقدر محمل المشقة (كالمخاطر أو الخسائر) وباعتبار أن عميل البنك هو شريك في أعماله، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (الغرم).

وتعتبر هذه القاعدة الأساس الفكري لكل المعاملات القائمة على المشاركة أو المعاوضة، فالمتعامل مع البنك يكون شريكا في الربح وفي الخسارة أيضا.

- قاعدة الخراج بالضمان: أي أن الذي يضمن أصل شيء جازله أن يحصل على ما تولد عنه من عائد ، فمثلا يقوم البنك الإسلامي بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانة تحت الطلب و يكون الخراج المتولد عن هذا المال جائز الإنتفاع لمن ضمن لأنه يكون ملزما بإستكمال النقصان الذي يحتمل حدوثه وتحمل الخسارة في حالة وقوعها ،أي أن الخراج غنم و الضمان غرم (محمود حسن ، 2001 ، الصفحة : 95)

3- الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية ونشأتها .

1-3 تعريف النوافذ الإسلامية:

أ- النوافذ الإسلامية لغة:

• نافذة من نفذ: النفاذ الجواز وفي المحكم جواز الشيء والخلوص منه، نقول نفذت أي جازت، وقد نفذ ينفذ نفاذا ونفوذاً. ورجل نافذ في أمره ونفوذ ونفاذ: ماض في جميع أمره، وأمره نافذ أي مطاع.

وفي الحديث: {... بر الوالدين الاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما...}* ، أي إمضاء وصيتهما وما عهد إليه قبل موتهما، ومنه حديث المحرم: {...إذا أصاب أهله وهو محرم بالحج؟ فقالوا: ينفذان لوجهما...}* ، أي يمضيان على حالهما ولا يبطلان حجهما.

يقال رجل نافذ في أمره أي ماض، ونفذ السهم الرمية ونفذ فيها ينفذها نفذا ونفاذا: خاط جوفها ثم خرج طرفه من الشق الآخر وسائره فيه. يقال نفذ السهم الرمية ينفذ نفاذاً، ونفذ الكتاب إلى فلان نفاذاً ونفوذاً، وأنفذته أنا، والتنفيذ مثله، وطعنة نافذة: منتظمة الشقين. ونفذ السهم من الرمية ونفذ الكتاب إلى فلان وبأيهما دخل، ونفاذاً أيضاً وأنفذه هو نفعه أيضاً بالتشديد وأمرنا نافذ أي مطاع.

• الاسلامية:

والاسلام لغة يعني: الاستسلام والانقياد والخضوع. يقال أسلم واستسلم، أي إنقاد ومنه قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّ لِلْجَبِينِ﴾ الصافات:103، أي استسلما لأمر الله وانقادا له. (شعبان)

ب- النوافذ الاسلامية اصطلاحاً:

تعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها " جزء من مؤسسة الخدمات المالية التقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. (قمومية وبلعوز، 2017، صفحة 59)

ويقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام " قيام المصرف الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية". (روان، 2021، صفحة 164)

إن الامام بمفهوم النوافذ الاسلامية يوجب التعرف على المعنى اللغوي لها ثم الاصطلاحي، كما يلي: (الدخيل، 2013، الصفحات 49-49)

لقد تعددت الآراء حول مفهوم الفروع أو النوافذ الإسلامية، فبعض الاقتصاديين يعرفها بأنها:

*أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في بر الوالدين، (4/ 336)، رقم: (5142)، وضعفه الألباني في المشكاة، رقم: (4936).
*بلاغاً: أخرجه مالك (الموطأ) 879 في الحج، باب هدي المحرم إذا أصاب أهله، فذكره.

الفروع التي تنتهي إلى مصارف ربوية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. (الشريف، صفحة 09).

ويمكن تعريفها أيضاً على أنها: كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدّخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله.

2-3 خصائص النوافذ الإسلامية:

تتميز النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية في تلك المصارف، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي: (الشريف، 2004، الصفحات 14-15)

- طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أنت تكون متفقة مع أحكام الشريعة، أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساساً على الفائدة الربوية؛
- يخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية؛
- تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في الفروع الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوي؛
- حسابات الاستثمار في الفروع الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين؛
- عند حاجة الفرع الإسلامي إلى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع ودیعة استثمارية لديه، على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.

3-3 النظام 02-20

صدر ثاني نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في البلاد، وهو النظام رقم 02-20 في 2020/03/15 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، ليحل محل النظام السابق 18-02 المتعلقة بالصيرفة التشاركية وبلغيه، حيث يعتبر نسخة معدلة عن

هذا النظام السابق ويشبهه في نقاط كثيرة ويختلف معه في بعض النقاط الأخرى. (خطوي و بن موسى، 2021، صفحة 90)

- سعي هذا النظام في مادته الأولى "تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات الدالية"، والملاحظ استخدام مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل الصيرفة التشاركية الواردة في النظام السابق 02-18
- يشترط هذا النظام الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتضمن هذا- الترخيص الحصول على شهادة المطابقة الشرعية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهي بمثابة الهيئة العليا أو المركزية وقد سماها الوطنية، والتي من مهامها مطابقة طلبات ترخيص المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية قبل الرفع لبنك الجزائر؛
- يتعين على البنوك والمؤسسات المالية ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية مثل باقي البنوك الأخرى العاملة في الجزائر؛
- حصر هذا النظام عمليات الصيرفة الإسلامية في تمانية وعرف كل منتج بالتفصيل وهي: المراقبة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، حسابات الاستثمار؛
- يتعين على البنوك التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية وجود هيئة رقابة شرعية والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك، ويتعلق الأمر هنا أكثر بالبنوك التقليدية التي ترغب في فتح نوافذ إسلامية، لأن البنوك الإسلامية لها هيئة رقابة شرعية خاصة بها؛
- نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية والإدارية للنوافذ الإسلامية عن الهياكل الأخرى للبنك من خلال الفصل المالي والمحاسبي عن باقي أنشطة البنك من حيث إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم النوافذ الإسلامية، والفصل الإداري من خلال وجود هيكل تنظيمي مستقل وموظفين متخصصين في الصيرفة الإسلامية. (خطوي و بن موسى، 2021، الصفحة : 92)

4-3 متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

تقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية تحقيق المتطلبات التالية: (صالح و معارفي، 2014، الصفحات 153-154)

أ- متطلبات قانونية:

تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛
- الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛
- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة على العقوبات القانونية المحتملة.

ب- متطلبات شرعية:

تنحصر المتطلبات الشرعية في النقاط التالية:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
- إلغاء المعاملات المخالفة للشرعية في جميع صورها وأشكالها؛
- الفصل بين الموارد المالية المشروعة، والغير مشروعة.

- متطلبات إدارية:

بعد تحقيق المطلبين القانوني والشرعي، يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية المتمثلة في النقاط التالية: (جعفرهني، 2018، صفحة 105)

- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا؛
- تعيين لجنة الإدارة عملية التحول؛
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامي.

5-3 مبررات إنشاء النوافذ الإسلامية

تتلخص مبررات فتح البنوك التجارية نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط التالية:

أ- مبررات عقائدية:

ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي تختلف عن البنوك التجارية، حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان وترك الربا والتخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم، فالبنوك الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة

الإسلامية، وهو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الالتزام بالشريعة الإسلامية (صالح و معارفي، 2014، الصفحة : 270)

هناك مبررات أخرى دعت العديد من المصارف ومؤسسات التمويل التقليدية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم خدمات مصرفية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ويمكن حصر تلك الدوافع في ما يلي: (العبيد، 2009، صفحة 08)

ب- مبررات شرعية:

يعتبر سعر الفوائد كعامل ديني هو الدافع المباشر في تنمية الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول أعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق والشريعة الإسلامية (صالح و معارفي، 2014، الصفحة : 153)

ج- مبررات اقتصادية:

تتمثل المبررات الاقتصادية في النقاط التالية: (صالح و معارفي، 2014، الصفحة : 270)

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية، وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية؛

- انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وان العمل البنكي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي؛

- ضعف تدخل البنوك التجارية في السوق المصرفية وعجزها من مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء نحو البنوك الإسلامية، مما زاد من انتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير.

4 . واقع وتحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر

1.4 واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر:

تعد العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية: " كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية المتمثلة في عمليات تلقي الاموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد"، والمحددة في اطار المواد 66 و69 من الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقروض.

و تخص هذه العمليات على وجه الخصوص فئات المنتجات التالية : "المrabحة, المشاركة, المضاربة, الإجارة , الاستصناع, السلم, الودائع في حسابات الاستثمار".

ويتعين على المصرف المعتمد الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة الرغبة في عرض منتجات مالية تشاركية تقديم بطاقة وصفية للمنتوج ورأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية, والتي تدعم طلب الترخيص المسبق الموجه إلى بنك الجزائر.

يعتمد تطبيق عمليات النوافذ الإسلامية على المواد من 9 - 4 في النظام 20 - 01 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 بالجريدة الرسمية رق م 16 ، أين تم التأكيد على ضرورة خضوع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي الجزائري والرغبة في تبني منتج جديد بالالتزام بالشروط المحددة ضمن النظام 2- 02

كما سمحت السلطات النقدية والإشرافية في الجزائر لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب تقديمها لخدمات مصرفية تقليدية، ومن أبرز هذه البنوك: (منير خطوي،، 2020)

1.1.4 بنك باريبا الجزائر:

تم تأسيس بنك بي إن بي باريبا في الجزائر خلال عام 2002؛ بهدف التوسع وبناء شبكة واسعة من الوكالات فيها، فيما بات اليوم يمثل واحداً من أهم وأكبر البنوك المتواجدة على الأراضي الجزائرية، حيث استطاع خلال ثلاثة عشر عاماً بأن يصبح يصنف من ضمن أفضل البنوك التي تنتهي للقطاع الخاص في البلاد، ويعود ذلك بفضل ما يتميز بتقديمه من خدمات ومنتجات وحلول مالية ومصرفية على مستوى عالي من الجودة والكفاءة، حيث يعمل على خدمة شريحة واسعة من العملاء؛ والذين يصنفون بدورهم كأفراد وشركات ومؤسسات.

أعلن البنك عن تقديم منتجات إسلامية من خلال عرض الإجارة وحساب "البديل"، وذلك في انتظار موافقة بنك الجزائر خصوصاً بعد صدور النظام رقم 02 - 18 المتعلق قواعد ممارسة العمليات الصيرفة التشاركية،

وتشكيل اللجنة الشرعية من طرف إدارة البنك.

2.1.4 بنك تراست الجزائر

تم تأسيس ترست بنك في الجزائر بتاريخ 30 ديسمبر 2002 على أنه شركة مساهمة، برأس مال يبلغ حوالي 750 مليون دينار جزائري، فيما يمثل في وقتنا الحالي واحداً من أهم المؤسسات المصرفية

الخاضعة للقانون الجزائري في البلاد، حيث يتميز بخدمة شريحة كبيرة من العملاء؛ من خلال توفير مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية، إلى جانب باقة شاملة من التسهيلات والحلول المالية، الأمر الذي يجعله الشريك المصرفي المثالي للمتعاملين معه، نظراً إلى أنه يضمن تلبية كافة احتياجاتهم ومتطلباتهم المالية والمصرفية.

أطلق بنك ترست الجزائر نوافذ إسلامية توفر لعملائه حلولاً تمويلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل صيغة المراجعة وحساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه، وفي 17 ماي 2018 أطلق صيغة الإجارة وفقاً لمبادئ الشريعة من خلال منتجها الجديد TRUST IJAR

3.1.4 بنك الوطني الجزائري

بادر البنك الوطني الجزائري في تبني منتجات الصيرفة الإسلامية بناءً على حصوله على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية بتاريخ 30 جويلية 2020 من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ليبدأ رسمياً في هذا النشاط ابتداءً من 04 أوت 2020 ليكون بذلك أول بنك عمومي يمارس هذا النشاط وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية تتضمن عمليات الصيرفة الإسلامية لدى البنك الوطني الجزائري، عمليات تمويل للأفراد ، المؤسسات والمهنيين وهي كالتالي:

-حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر

-الإجارة المنتهية بالتملك (عتاد)

-حساب التوفير الإسلامي

-الحساب الجاري الإسلامي

-حساب الاستثمار غير مقيد

- المراجعة (للسيارات ، العقارية وللتجهيزات)

-حساب ودائع تحت الطلب

4.1.4 بنك الخليج الجزائر: بنك الخليج الجزائر GULF BANK ALGERIA ويتم اختصاره بالرمز AGB، وهو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري عام 2004، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، وهو شركة تابعة لمجموعة بنك برقان وعضو في واحدة من أبرز مجموعات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط، وهي شركة مشاريع الكويت (كيبكو)، ويعد أحد أكبر 3 بنوك خاصة في

الجزائر، ويقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة تلبي احتياجات العملاء من الشركات والأفراد، وبما يتوافق مع قوانين البنك المركزي الجزائري.

إلى جانب تقديمه لبعض الخدمات المصرفية الإسلامية على غرار صيغة المراجعة، السلم والإجارة عبر إنشاء نوافذ إسلامية متخصصة لذلك.

2.4 تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر

يواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات والعقبات والتي تلخص فيما يلي: (منير خطوي،، 2020)

1.2.4- البيئة القانونية:

تحتكم المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي، وهو ما يجعل من البيئة المصرفية الجزائرية غير ملائمة لنشاط هذه المؤسسات نظرا للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية وهذا بالرغم من صدور النظام 02 - 18 المتعلق بالصيرفة التشاركية، إذ يبقى هذا التنظيم غير كاف في ظل دعوات لتعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تنظيماً أكبر وأعمق للصيرفة الإسلامية. ومن بين أهم معوقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر عموماً القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات، لما لهذه القوانين من تأثير على تطور وانتشار المعاملات المصرفية الإسلامية.

2.2.4- نقص في كفاءة الموارد البشرية:

تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر مشكلة نقص في العنصر البشري المؤهل والمتخصص في مجال العمل المصرفي الإسلامي لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي والذين تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية مما يصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي.

3.2.4- معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التقليدية التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية فيها جنبا إلى جنب مع المصرفية التقليدية لا تعطي انتباها كافيا لأمرين هامين:
- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي؛

- التباطؤ احيانا في تلبية احتياجات العمل المصرفي الإسلامي من نظم واجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الاجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

4.2.4- علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة للبنك:

ويشمل ذلك العلاقات مع الادارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الادارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن ما يلي:

5.2.4- التبعية وعدم الاستقلال التام :

من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الاسلامية، أن هذه النوافذ كما تبين في السابق أنها تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذا مما يشجع إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من البنوك الاسلامية.

6.2.4- اختلاط الأموال:

من ضمن الأمور التي تشوب عمل النوافذ الاسلامية والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الاسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الاخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الاسلامية إلى البنك الرئيس الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الاسلامية إليه.

الخاتمة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

- هناك مجموعة من الأسس ترتكز عليها المصرفية الإسلامية تُؤدّي بمجملها إلى ظهور فروق أساسية وجوهرية بينها وبين المصرفية التقليدية، وتتمثل هذه الأسس في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية،
- تعتبر تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تجربة ناجحة؛ لما تترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة تتمثل في نمو العمل المصرفي الإسلامي، وفي التزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم.
- يتطلب الأمر أيضا ضرورة التمسك الواضح بتوفر مجموعة من الضوابط الشرعية أولا ثم مجموعة أخرى من الضوابط العملية التي تحقق النجاح والاستمرار، وتتمثل هذه الشروط والضوابط في ضرورة الالتزام الكامل والتام بالتطبيق الشرعي لكل المعاملات والعمليات

المصرفية التي تتم من خلال المصرف ، مع ضرورة تشكيل هيئة للرقابة الشرعية من علماء الشريعة تشرف على هذه العمليات وتراقب تنفيذها.

التوصيات :

- تعديل النظام 20- 02 الصادر بتاريخ 24 مارس 2020 المتعلق بالصيرفة الإسلامية لمواكبة أكثر لمنتجات المالية الإسلامية؛
- على المشرفين على إدارة النوافذ الإسلامية تأهيل موظفيها تأهيلا شرعيا وفنيا، بما يجنبها الوقوع في مخالفات شرعية، مع حرصها على تعميم الثقة لدى متعاملها ؛
- تكوين هيئة وطنية عليا للفتوى والرقابة الشرعية للمصارف، مكونة من المجلس الإسلامي الأعلى وفقهاء وخبراء اقتصاديين لتوفير الأطر العملية للنهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، والسعي مع الدول الإسلامية إلى توحيد الفتاوى المتعلقة بالعمل المصرفي والمالي الإسلامي.
- ضرورة تشكيل لجنة متخصصة داخل البنك للدراسة مشروع تحويله للعمل المصرفي الإسلامي من مختلف جوانبه القانونية، الشرعية والإدارية عبر مدخل النوافذ الإسلامية؛
- التأكد من خلو المعاملات من الشبهات الربا ضمانا لشرعية الأموال والاستثمارات ؛
- توفير مستندات ونماذج وعقود ومراجعتها شرعيا وقانونيا معا يتلاءم وعمل النافذة أو الشباك ؛
- القيام بأيام دراسية وملتقيات ومنتديات حول النوافذ والشبابيك الإسلامية خصوصا والمصارف الإسلامية عموما من أجل زيادة الوعي .

قائمة المراجع المعتمدة :

1. -احمد خلف الدخيل. (2013). النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية. دراسات اقتصادية اسلامية، 19 (02)، 48-49.
2. -روان ع, (2021). جوان (الفروع والنوافذ الاسلامية بالبنوك التقليدية من منظور الاقتصاد الاسلامي. حوليات جامعة الجزائر، 1/المجلد 35 العدد. 160-183, pp. 02).
3. -سفيان قمومية، و بن علي بلعزوز. (جوان، 2017). تجربة بنك "المشرق الإماراتي" في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09 (العدد 02)، الصفحات 58-69.
4. -ضرار الماحي العبيد. (2009). الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمبررات والتحديات. مجلة الجزيرة، 10 (01)، 08.

5. -فهد الشريف. (2004). الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الربوية في ضوء الاقتصاد الاسلامي. مقدمة ضمن المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي (الصفحات 04-59). مكة المكرمة: جامعة أم القرى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
6. -فهد الشريف. (بلا تاريخ). الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي (صفحة 09). جامعة أم القرى.
7. -مبارك لسلوس منير خطوي.. (2020). النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات. مجلّة الواحات للبحوث والدراسات، 922-943.
8. -محمد جعفرهني. (4، 8، 2018). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 07 (العدد1)، الصفحات 91-112.
9. -محمد طه شعبان. (بلا تاريخ). تعريف الاسلام. تاريخ الاسترداد 23 03، 2020، من <https://www.alukah.net/sharia/0/107745>.
10. -مفتاح صالح، و فريدة معارفي. (مارس، 2014). الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري. مجلة العلوم الانسانية، المجلد 14 (العدد 02)، الصفحات 149-163.
11. -منير خطوي، و أمير بن موسى. (2021). النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 02، الصفحات 88-89.
12. جمال لعامرة، (1996)، المصارف الاسلامية، دار النبأ، الجزائر.
13. عدنان محمد يوسف ربابعة، زكرياء سلامة عيسى شطناوي، (2011) المخالفات الشرعية لصيغ التمويل في المصارف الاسلامية، المؤتمر الدولي حول : صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الاسلامي، المعهد العالي للدراسات الاسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، 5 جوان.
14. محمد بوزيان، خديجة خالدي، (2003)، التمويل الاسلامي فرص وتحديات، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25. 28 ماي
15. محمود المرسى لاشين، (2003)، من أساليب التمويل الاسلامي التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25. 28 ماي

16. المهندس انس الحسناوي , (2003) التمويل الاسلامي كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربة , جامعة فرحات عباس , سطيف , الجزائر , 25 . 28 ماي
17. محمود حسين الوادي , حسين محمد سمحان , (2003) المصارف الاسلامية , دار المسيرة للنشر والتوزيع , عمان , الأردن ,
18. محمد عبد الحليم عمر , (2003) صيغ التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة على أسلوب الدين التجاري والإعانات , الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربة , جامعة فرحات , سطيف , الجزائر , 25 . 28 ماي
19. بن إبراهيم الغالي , (2012) أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية , دار النفائس , عمان الأردن ,
20. سليمان ناصر , تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الاسلامية
21. فادي محمد الرفاعي , المصاريف الاسلامية , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت , لبنان
22. موسى عمر مبارك أبو محييميد , (2008) مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصاريف الاسلامية من خلال معيار بازل 2 , أطروحة دكتوراه , (غير منشورة) , كلية العلوم المالية والمصرفية , الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية , الأردن. على الموقع : www.kantakji.com/media/174894/file3057
23. صالح صالحي , (2003), مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة , الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربة , جامعة فرحات عباس , سطيف , الجزائر , 25 . 28 ماي 2003
24. بلقاسم ماضي (2011) , التمويل بالإجارة كأداة متميزة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري , الملتقى الدولي : الاقتصاد الاسلامي الواقع وروهنات المستقبل , جامعة غرداية , الجزائر , 23 . 24 فيفري
25. كمال رزيق , فارس مسدور , (2003) صيغ التمويل بلا فائدة للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة , الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربة , جامعة فرحات عباس , سطيف , الجزائر , 25 . 28 ماي 2003 .